

## الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على البعد البيئي للتنمية المستدامة دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري في الفترة (1990-2020)

\*المراسلة:

fatma.hamed@nub.edu.eg

كلية إدارة الأعمال - جامعة النهضة  
مدرس مساعد بقسم الاقتصاد

فاطمة يوسف حامد سيد

### الملخص:

تناول البحث العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة ومدى تأثيره على أبعاد التنمية المستدامة المختلفة خاصة البعد البيئي وذلك عن طريق استخدام نموذج متجه تصحيح الأخطاء (Vector Error Correction Model) أو ما يسمى VECM حيث أن نتائج الاستقرار أشارت إلى أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول مما يجعل نموذج VECM هو الأنسب لدراسة العلاقة بين المتغيرات.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، التنمية المستدامة، Vector Error Correction Model، الاستثمار الأجنبي المالي.

### Abstract

The research addressed the relationship between foreign direct investment and sustainable development and the extent of its impact on the various dimensions of sustainable development, especially the environmental dimension, by using the Vector Error Correction Model (VECM), as the stability results indicated that all study variables are stable after taking the first difference, which makes the VECM model the most appropriate for studying the relationship between variables.

**Keywords:** foreign direct investment, sustainable development, Vector Error Correction Model, foreign financial investment.

## القسم الأول: الإطار العام للدراسة:

### أولاً: المقدمة وطبيعة المشكلة:

بدأت مصر في تنفيذ خطط التنمية المستدامة منذ التسعينات القرن الماضي، عندما طبقت برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بدعم من صندوق النقد الدولي، إلا أن خطط التنمية المستدامة تواجه مشكلة التمويل في العديد من الدول النامية ومنها مصر حيث تفتقر بعض الدول إلى مصادر التمويل المحلية وذلك لتراخي الادخار المحلي بسبب انخفاض معدلات الدخل بها، ولهذا تعتمد هذه الدول النامية على مصادر التمويل الخارجي مثل القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية، وذلك بالإضافة إلى التفاوت القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية من حيث الدخل والموارد المالية والتقدم التقني والخبرة الأجنبية والذي ازداد عمقا وحدة منذ الثمانينات من القرن الماضي ويرجع ذلك للتخلف وكثرة الصراعات الطبقية في هذه الدول مما أثر سلبا على الهياكل الاقتصادية لها، وحدث بها أزمات هيكلية فيما يخص ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية ... إلخ، مما أدى إلى تغيير المسار الاقتصادي لها خاصة في إطار عولمة اقتصادية واسعة الأبعاد، لذا سعت الكثير من الدول إلى العمل على بناء قاعدة اقتصادية تكسبها مكانة تنافسية في السوق العالمية، ولبلوغ ذلك كان من الضروري الاهتمام بالسياسة الاستثمارية المتبعة حيث يمثل الاستثمار الأجنبي بأشكاله المختلفة ( المالي، والاستثمار الأجنبي المباشر) أهم مصادر تمويل خطط التنمية المستدامة لتحقيق أهداف البعد البيئي للتنمية المستدامة حيث لا يمثل تدفقه إلى دولة ما أي أعباء على الدول المستضيفة له في المستقبل، كما أن أصحاب هذه الاستثمارات تتحمل مخاطر التنظيم وغيرها من المخاطر الاقتصادية بجانب العمل على استقطاب أنواع متقدمة من الفنى التكنولوجي والمساهمة في حل مشكلة البطالة (حسب الله، 2005).

### مشكلة الدراسة:

تعمل الكثير من الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية إليها وذلك من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تدفق هذه الاستثمارات، وتتمثل مشكلة الدراسة هنا في محاولة التعرف على الدور الذي لعبه (ويمكن أن يلعبه) الاستثمار الأجنبي المباشر في البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر وقد تناول عدد من الدراسات الاقتصادية بجانب اهتمام الفكر الاقتصادي دراسة الآثار الاقتصادية المختلفة لتدفق هذه الاستثمارات خاصة دورها في تمويل التنمية المستدامة لتحقيق أهدافها الاقتصادية وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما هي مصادر تمويل خطط التنمية المستدامة في مصر؟
- ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر؟
- فيما يتمثل واقع ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر؟

**ثانياً: الدراسات السابقة:**

- 1- جمال محمود عطية عبيد، (2002): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري-، قامت الدراسة بقياس تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1978-2000)؛ حيث تم القياس على المستويين الأول على المستوى الوطني باستخدام متغيرات اقتصادية كلية، متوسط إنتاجية العامل، الصادرات، الواردات، الاستثمار المحلي، معدل النمو الاقتصادي (أما الثاني فكان على المستوى القطاعي باستخدام عدة متغيرات (متوسط إنتاجية العامل الاستثمار المحلي معدل النمو على مستوى القطاعات، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في مصر بفعل التكنولوجيا المصاحبة له، كما كان هناك تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في السنة السابقة على الصادرات أما بالنسبة للواردات فقد كان التأثير سلبياً، وقد تحققت علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، أما على المستوى القطاعي فقد توصلت الدراسة لعدم معنوية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الزراعي، بينما تحقق أثر إيجابي في قطاعي الخدمات والصناعة ( عطية، 2002).
- 2- زياد محمد أبو ليلي، (2003): أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن، والتي هدفت إلى قياس تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي الأردني خلال الفترة (1976-2003)؛ حيث دلت النتائج على وجود علاقة سببية متبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج الإجمالية في الأردن، وكذلك وجود علاقة سببية متبادلة بين الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر وبين الواردات والنتائج الإجمالية، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه أحادي من رأس المال المحلي إلى الاستثمار الأجنبي (أبو ليلي، 2003).
- 3- Sauwaluck Koojaroenprasit, (2012): حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980-2009) مستخدمة في ذلك الانحدار المتعدد، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي قوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية، وأيضاً فإن هذه الدراسة تشير إلى أن رأس المال البشري، التوظيف والتصدير لها تأثير إيجابي وملمس، في حين أن الاستثمار المحلي ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية.
- 4- Kamala El-Wassal, (2012): هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في 16 دولة عربية (1970-2008) وذلك باستخدام نموذج Panel الديناميكي وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية محدود أو يكاد لا يذكر.

**ثالثاً: فرضية الدراسة:**

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مؤداها:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور إيجابيا في تحقيق أهداف البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر.

وعليه يمكن تقسيم هذه الفرضية الى عدد من الفروض الفرعية وهي كالآتي:

- للاستثمار الأجنبي المباشر إثر إيجابيا في البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر في الأجل الطويل.
- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور حيويًا في نجاح خطط التنمية المستدامة في مصر.

**رابعاً: أهداف الدراسة:**

هدفت الدراسة الى اختبار صحة الفرضية السابقة وذلك من خلال تناول أهمية تنفيذ خطط التنمية في مصر، لتحقيق أهداف اقتصادية وأهداف غير اقتصادية وكذلك تناول أهمية الاستثمار الأجنبي في تمويل التنمية المستدامة وذلك تمهيدا لمعرفة الدور الذي يلعبه الاستثمار بوجه عام والاستثمار الأجنبي المباشر بوجه خاص في البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر، كما تهدف الدراسة الى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بمصر.

**خامساً: منهجية الدراسة:**

تعتمد هذه الدراسة على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، ففي البداية تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي وذلك لاستقراء الإطار النظري وفقا للنظريات الاقتصادية لاهم المتغيرات التي تتناولها الدراسة مثل التعاريف المرتبطة بها والنظريات المفسرة للعلاقة بين هذه المتغيرات واهم هذه المتغيرات (التنمية المستدامة، مصادر التمويل، الاستثمار الأجنبي وأشكاله، الأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية للتنمية المستدامة).

كذلك فان هذه الدراسة المنهج تناولت بعض جوانب الموضوع من خلال الاضطلاع على عدد من الدراسات السابقة التي والنتائج التي توصلت إليها والاستفادة من هذه النتائج أو تطويرها.

أما بالنسبة للمنهج الاستنباطي فيعتمد على استخدام أدوات الاقتصاد القياسي وذلك لتقدير العلاقة بين المتغيرات التي تتناولها الدراسة للوصول الى بعض النتائج التي يمكن الاستفادة منها سواء من الناحية العلمية والعملية.

## القسم الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي Foreign direct investment

نال الاستثمار بشكل عام اهتمام كبير في الأدب الاقتصادي التنموي وذلك لأنه يمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في اقتصاد الدول، إضافة إلى ذلك التقلبات والتغيرات التي تطرأ على الاستثمار وترك أثر على الدخل والاستهلاك وتتضح آثار هذا الاهتمام في تنوع وجهات النظر والآراء المختلفة وتداخلها بشأن تعريف الاستثمار بالإضافة إلى تنوع وتعدد المعايير المستخدمة في تصنيفه.

### 1- الاستثمار الأجنبي المالي والاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه تلك الاستثمارات القادمة من الخارج ويكون المالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر حيث يمكن النظر للاستثمار الأجنبي من جهة أخرى على أنه الاستثمار الذي يعمل على جلب الخيرات والمهارات الفنية والتقنية ويسمح بتحويل التكنولوجيا كما يوفر العديد من فرص العمل المختلفة ويساهم في معالجة مشكلة البطالة، كما أنه يمكن أن يعرف على أنه أداة للسيطرة لأنه وبشكل مباشر يقوم بتسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات وعليه فإن الاستثمار العالمي غير محدود حيث يحوي في وعائه مجموعة معقدة من العمليات المختلفة يختلف وفقا لها نوع الاستثمار. (شهرزاد، 2005)

### 2- الاستثمار الأجنبي المالي: foreign financial investment

هي تلك الاستثمارات المحظية التي تتدفق إلى داخل الدولة في صورة قروض مقدمة من أفراد أو هيئات أجنبية عامة أو خاصة أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة أو في المشروعات التي تقوم بها سواء تم الاكتتاب عن طريق السندات التي تحمل فائدة ثابتة أو عن طريق الأسهم وذلك بشرط أن لا يكون للأجانب الحق في الحصول على نسبة من الأسهم تخول لهم حق إدارة المشروع (هشام، 2007).

قام Gregory Manikiw بالتركيز على الفوائد المتحققة للمستثمر من عملية الاستثمار حيث أنه يرى "عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من أن جزءاً من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود للمالكين الأجانب وقد لا تؤدي إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال وعلي العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبياً تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الرائج استعمالها في الدول المتقدمة (Gregory, 2007).

### 3- التطور الفكري للاستثمار الأجنبي المباشر في المدارس الفكرية:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الظواهر الاقتصادية على المستوى الاقتصادي العالمي حيث نالت اهتماماً كبيراً من جانب رجال الفكر الاقتصادي حيث وضعت الكثير من النظريات

المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والتي اختلفت وتنوعت وفقا لفترة الزمنية التي ظهرت بها وما صاحب هذه الفترة من أزمات اقتصادية من رواج أو انكماش.

### النظرية الكلاسيكية:

النظرية الكلاسيكية: ينطلق تفسير مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر عند الكلاسيكيين من منطلق إيمانهم بالمنافسة التامة أو السوق الكاملة أي لا وجود لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ولا وجود لأي عرقلة حدودية تعوق حركة رؤوس الأموال (حسين، 2004).

حيث يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحتوي على الكثير من المنافع إلا أن هذه المنفعة تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات والتي تمثل المستثمر الأجنبي وليس الدولة المضيفة للاستثمار وتستند المدرسة الكلاسيكية إلى مجموعة من الأسباب وراء هذا الرأس ويمكن تلخيصها فيما يلي (أبو قحف، 1989):

- أ- صغر حجم رؤوس الأموال التي تدفق إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمار.
- ب- اتجاه الشركات متعددة الجنسية إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح إلى الدولة الأم وليس إعادة استثمارها مرة أخرى داخل الدولة المضيفة.
- ج- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل جزء يسير جدا من التكنولوجيا لا تتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية ومنها إلى متطلبات التنمية المستدامة في الدولة المضيفة.
- د- في معظم الأحيان ما تنجعه هذه الشركات تؤدي إلى زيادة وخلق أنماط استهلاكية جديدة وهذا لا يتلاءم مع مفهوم التنمية التي تسعى لتحقيقه مع الدول النامية.
- هـ- قد يؤثر وجود الشركات متعددة الجنسيات على استقلالية الدولة المضيفة للاستثمار وتأثر تبعيتها السياسية نظرياً:
- اعتماد التقدم التقني في الدولة المضيفة على دولة أجنبية.
- ممارسة بعض هذه الشركات لضغوط سياسية على الأحزاب في الدولة المضيفة.
- التبعية الاقتصادية للدولة المضيفة للدولة الأم.
- و- وجود الشركات متعددة الجنسية يعمل على اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع وإعادة توزيع الدخل.

### الاستثمار في الفكر الكينزي:

يتولد الفائض الاقتصادي عند الكينزيين من الزيادة في الدخل عن الاستهلاك، قرار المستثمر على توظيف هذه الزيادة فإن الجزء الذي يتم توظيفه يسمى استثمار ومن هنا يري كينز أن الادخار يساوي الاستثمار الذي بدوره هو الفائض الاقتصادي الناتج من الزيادة بعد الاستهلاك بمعنى أن

الاستثمار والادخار متساويان وكل منهما يساوي ذلك من الدخل الذي لم يتم استهلاكه، فالاستثمار يخلق من الدخل وعليه فان الادخار يساهم في خلق الفائض الاقتصادي الذي هو الاستثمار أي أن الادخار والاستثمار مرتبطان، فالعلاقة بين الاستثمار والادخار علاقة تعادل، ونظر لعدم الاستقرار الدوري للنفقات الاستثمارية سيكون الاستثمار كافياً لضمان العمالة الكاملة (Anatol, 1962) حيث أن المدرسة الكينزية اهتمت بمشكلة الطلب الكلي ويقر بان الحكومات في حالة رغبتها في رفع الطلب الكلي فعليها رفع الإنفاق الحكومي لمعالجة البطالة والفساد والكساد بالإضافة الى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي عن طريق خفض سعر الفائدة أو منح الإعفاءات الضريبية والإعانات ولكن لا يصلح هذا النموذج لحالات البلدان النامية لمجموعة من الأسباب (سيتورات، 1994):

- 1- لا تتعلق الاستثمارات في معظم الحالات على سعر الفائدة.
- 2- وجود عوامل هيكلية ومؤسسية تعرقل النشاط الاستثماري في الدول النامية.
- 3- هناك مشاكل في جانب العرض في الدول النامية.
- 4- انخفاض حجم رؤوس الأموال ونقص في كفاءة اليد العاملة وتخلف وسائل الإنتاج مما لا يتوقع عنه زيادة في الناتج الحقيقي بل ينجم عنه ارتفاع في معدلات التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار.

#### 4- أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

ترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كونه أحد أهم مصادر تمويل التنمية خصوصاً في البلدان النامية ومصدر هام لجلب التقدم التقني من الخارج وعليه يمكن أن تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط الآتية (غريب، 2012):

- لا يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد أداة تمويله للنقد الأجنبي وإنما يمثل تمويل حقيقي وذلك من خلال اتخاذه شكل تحويل موارد حقيقة من الخارج لإقامة استثمار ما وذلك ما يمكن أن يزيل الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.
- تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الوافرات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلد المضيف.
- إنشاء مجالات لإصلاح وصيانة فضلاً عن تحفيز المنتجين المحليين لتطوير أساليبهم الإنتاجية وخلق منافسة تكون في صالح المستهلك.

وتتمثل أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر (بجياوي، 2005)

يبرز الهدف الأساسي للاستثمار في تحقيق العائد مهما كان نوع الاستثمار وذلك يهدف الى تكوين الثروة وتنميتها وتأمينها والمحافظة على قيمة الموجودات.



ويهدف الاستثمار بصورة خاصة الي:

- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها.
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات الشركات الأجنبية.
- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية.

##### 5- تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (مركز المعلومات ودعم القرار، 2003)

بدأت مصر العمل على تنفيذ خطط التنمية المستدامة منذ بداية التسعينات القرن الماضي وذلك حيث قامت مصر بالاقتراض من صندوق النقد الدولي في بداية التسعينات وذلك للقضاء على مشاكل عجز الموازنة وإحداث إصلاحات هيكلية في النشاط الاقتصادي المصري إلا أنها لم تتمكن من النجاح في هذه التجربة وبدأت مصر في تعزيز سبل تمويل خططها التنموية وذلك بالبحث على أقل المصادر التمويلية تكلفة في تنفيذ خطط التنمية لها وذلك من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكما هو موضح بالشكل رقم (1)، وبعد انتهاء حرب 1973 واجه الاقتصاد المصري الكثير من المشاكل المالية والاقتصادية وذلك على المستوى الخارجي والداخلي حيث ارتفع معدل التضخم الى 20% في الثمانيات وبلغ العجز في الحساب الجاري الى 8% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك أدى إضعاف حركة تدفق الاستثمارات الأجنبية ولتخطي هذه المشاكل قامت مصر بالاعتماد بشكل كبير على الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الاستثمار والادخار مما نجم عنه زيادة حادة في المديونية الخارجية حيث وصل إجمالي قيمة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي في مصر ما بين 100% الى 150% وذلك خلال منتصف العقد الثامن من القرن الماضي يرجع ذلك كله الى منتصف السبعينات حيث قامت مصر بالتوسع بشكل كبير في الاعتماد على الاقتراض من الخارج وذلك حتى بداية التسعينات حيث وصل حجم الدين الخارجي في عام 1990 الى 51 مليار دولار بعد أن كان 16 مليار دولار 1980 ومع تزايد أعباء الدين الخارجي وحاجة مصر الى الموارد المالية لتنفيذ خطط التنمية المستدامة والتزامها ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي عام 1991 والذي كان يتمثل في استعادة التوازن المالي الخارجي والداخلي والعمل على تقليل عجز الموازنة، تحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة بالإضافة أهمية العمل على تحرير التجارة الخارجية وتحرير معاملات القطاع المالي والاتجاه الى الخصخصة.

ومع ارتفاع معدلات التضخم في التسعينات بالإضافة الى حادث الأقصر 1997 وأزمة شرق آسيا في عام 1997/1998 أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمصر منخفضة مقارنة بالتدفقات في الدول النامية الأخرى ومما تترتب عليه انخفاض الأثر المرجو من برنامج الإصلاح الاقتصادي وعليه انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 1.7% عام 1990 الي 1.2% عام 2000 تميزت هذه الفترة باستقرار الدين الخارجي فقد انخفض من 32.96 مليون دولار الي 31.060 مليون دولار في عام 1999 ووفقا لتقرير الاونكتاد لعام 2001\2000 تراجع حجم



التدفقات النقدية الأجنبية وذلك نتيجة أحداث 11 سبتمبر والتوترات التابعة لها في منطقة الشرق الأوسط وعليه ترتب انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجه بشكل عام للشرق الأوسط ومنها مصر وفقا لبيانات الهيئة العامة لاستثمار فان مساهمة راس المال العربي والأجنبي في الشركات التي تأسست خلال الفترة (2001-2019) كما هو موضح بالجدول رقم (1).

**جدول رقم (1):** مساهمة الدول في رؤوس الأموال المصدرة للشركات التي تأسست في الفترة من 2001 الي 2019

السنة	الإجمالي	أجانب	عرب
2001	11548	0	3980
2002	12000	0	2000
2003	-	5100	2700
2004	10877	700	900
2005	17811	2173	4132
2006	23136	2861.5	1775.5
2007	15256	4724	
2008	15256	6501.5	3331.5
2009	17552	1693	2838
2010	36905	2439	2053.3
2011	-	2439.5	9005
2012	30155	4724	-
2013	32451	-	8500
2014	31694	3891	8965
2015	32865	3728	7861
2016		4569	7962
2017		5578	

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحث بالاستناد الى تقارير وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها.

ونلاحظ من خلال الشكل رقم (1) كان الاستثمار الأجنبي المباشر منخفض في فترة التسعينات إلا انه بدا في الارتفاع بشكل مستمر بعد انتهاء تابعات أزمة 11 سبتمبر وذلك نتيجة الإجراءات الإصلاحية التي قامت عليها الحكومة في تحسين المناخ العام للاستثمار وذلك رغم التراجع الحادث في 2002 حيث وصل الاستثمارات الأجنبية الى 6469000000 وفي عام 2006/2005 حيث انخفضت الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من 80% خلال الفترة 2000 الى 2003م.

ونتيجة لجهود مصر في عام 2004 لتحسين مناخ الاستثمار والعمل على دعم الاستثمار المحلي الخارجي ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة الاستقرار للمناخ الاستثماري ليصل الى 6.1 مليار دولار وذلك لزيادة إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة وارتفاع التدفقات من الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 2.5 مليار ودول الاتحاد الأوربي بنحو 2.1 وتدفقات العالم العربي لتصل الي 554.5 مليون دولار، وذلك حتي عام 2008 وقبل اندلاع الأزمة المالية العالمية والتي أدت انخفاض

الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى 9.94 بعد ما كانت كادت تصل في عام 2007 إلى 12 مليار دولار فتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر فهذا العام بمعدل 44.3% وذلك نجم عن تراجع صافي الاستثمار الواردة لإقامة وتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها بمعدل 75.5% (المجلة الاقتصادية، 2007).

وذلك بالإضافة إلى تراجع صافي الاستثمار في قطاع البترول بمعدل 7.7% وعلى الرغم من ذلك تصدرت مصر في هذا الوقت المركز الثالث على مستوى القارة الإفريقية في تلقي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك وفقا لما ورد في تقرير الاستثمار العالمي الصادر في عام 2009 عن منظمة الاونكتاد وسجلت المركز الأول على مستوى شمال إفريقيا في عام 2010 (Unctad, 2009).

وذلك نظرا لما كانت مصر تبذله من جهود في تسير إجراءات الاستثمار وعمل ذلك على زيادة عدد الشركات الأجنبية الجديدة وحقق صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك الوقت ارتفاع بسيط بمعدل 4.6 وذلك لانخفاض التدفقات الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 945.7 مليون دولار لتصبح 360.5 مليون دولار والذي وجهت جميعها إلى قطاع البترول بالإضافة إلى انخفاض التدفقات النقدية العربية بمعدل 21.9 والتي تبلورت في تأسيس شركات أعمال جديدة، خلاف على ذلك زادت الاستثمار من دول الاتحاد الأوربي بزيادة تصل 433.2

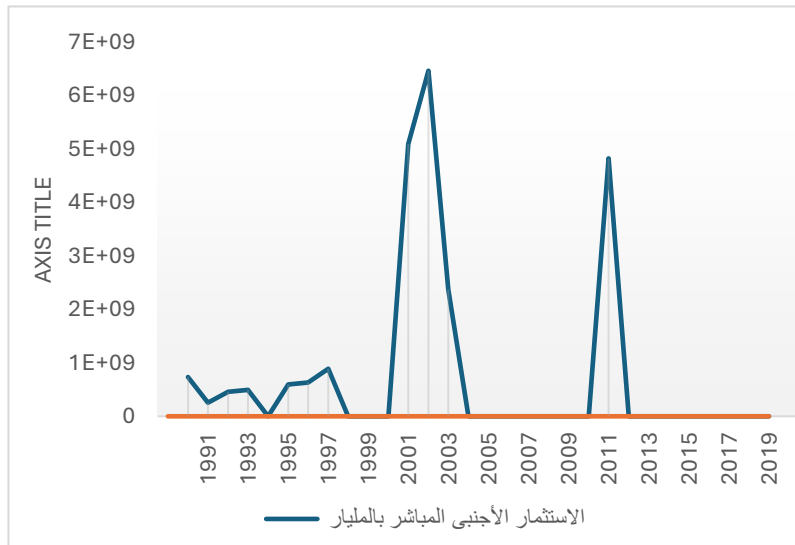
ونظرا لما شهده عام 2011 من أحداث وعدم استقرار سياسي انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتصل إلى 4827000000 دولار بعد ما كانت 6.39 مليار دولار في 2010 وذلك بمعدل 7.7 % وذلك نتيجة لارتفاع التدفقات الاستثمارية إلى الخارج بمعدل 70.3% وتمثلت الزيادة في التدفقات الاستثمارية للداخل في استثمارات دول الاتحاد الأوربي بنسبة 57.3% ثم الولايات المتحدة الأمريكية وتركزت غالبية هذه التدفقات في قطاع النفط بنسبة 89.1% واستمرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الانخفاض مرة أخرى في 2012 بنحو ما يقرب من المليار دولار وأكثر للتراجع حصيلة مصر من الاستثمارات إلى ما يقرب من 3 مليار دولار بالمقارنة بالعام الذي يسبقه وذلك يرجع لانكماش حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية وتركزت الاستثمارات الواردة في قطاع البترول، وفي عام 2013/2014 ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 6% ويرجع ذلك لتزايد الاستثمارات الواردة من دول الاتحاد الأوربي بنحو مليار دولار والولايات المتحدة الأمريكية لنحو ما يقرب إلى 50 مليون دولار.

وفي 2015/2016 حقق صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاع ملحوظ بالمقارنة للسنة السابقة حيث وارتفعت بنحو 552.8 مليون دولار وذلك لتراجع التدفقات الاستثمارية المحولة للخارج بمقدار 570.3 مليون دولار لتصل إلى 5.6 مليار دولار وارتفاع حجم الاستثمارات التي من دول الاتحاد الأوربي، ويعود الانخفاض في التدفقات الاستثمارية الواردة في الدخل في نهاية هذا العام نتيجة انخفاض الاستثمارات للولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية، واستحوذ قطاع البترول على 53.5 من إجمالي التدفقات الاستثمارية وأتي بالمرتبة الثانية القطاعات الخدمية بنسبة 10.4%

في 2018/2017 انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة واضحة ويرجع ذلك كنتيجة أساسية لانخفاض التدفقات الواردة من دول الاتحاد الأوربي بالإضافة لارتفاع إعادة تدفقات للخارج بنسبة 10.3% لتصل الي 5443.6 بعد أن كانت 5433.3

واستطاعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تحقق ارتفاعا عن العام السابق وذلك لزيادة حصيلة التدفقات الواردة للداخل لتسجل نحو 8 مليار دولار مقابل 6,6 مليار دولار بالعام السابق وذلك لارتفاع تدفقات الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بما يصل الى مقدار 1.1 مليار دولار 2.7 مليار دولار وارتفعت الاستثمارات العربية وذلك حيث ارتفعت الاستثمارات الكويتية لتصل الي 365 مليون دولار وتليها السعودية

الشكل رقم (1): يوضح تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر في (1990-2019)



المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحث بالاستناد الى تقارير وزارة الاستثمار والجهات التابعة لها

## ثانيا: مفهوم التنمية المستدامة وخصائها:

شهدت العقود الأخيرة ظهور العديد من المفاهيم الخاصة بتحقيق مستويات عالية من الرفاه للمجتمعات البشرية، حيث باتت مقولة التنمية محور مشتركاً لمعظم العلوم الإنسانية وتطبيقاتها وعليه عرف إعلان الأمم المتحدة الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 1986 عملية التنمية بأنها عملية متكاملة لا تتناول جانب واح من جوانب الحياة ولكن تشمل كافة جوانب المجتمع فهي عملية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف لتحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل أفراد المجتمع.

**1- مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development):**

تعريف التنمية المستدامة وفقا للجانب البيئي: يري علماء البيئة التنمية المستدامة من المنظور البيئي حيث يمثل الهدف الأمل لهم من خلال التنمية المستدامة هو حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها من التعديات البشرية من اصطياد للحيوانات وتقطيع الأشجار وتجريف الأراضي الزراعية.

حيث عرف (غوستاف، 1989) التنمية المستدامة وفقا للبعد البيئي بانها: التنمية التي تستخدم التكنولوجيا جديدة أنظف وأكثر وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من أخطا ومشاكل التلوث والمساعدة في استقرار المناخ واستيعاب النمو المتزايد في إعداد السكان خاصة في بلدان العالم الثالث وتلبية احتياجاتهم.

**2- خصائص التنمية المستدامة (عدلي، 2000):**

تمثل خصائص التنمية المستدامة في النقاط الآتية:

- عملية التنمية هي عملية طويلة الأجل تحتاج الي فترة زمنية طويلة لتحقيقها حيث إنها عملية تحويل من جيل لأخر وذلك يعني أن التنمية المستدامة لا بد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين مع مراعاة حق الأجيال المستقبلية ومساواتها مع الأجيال الحاضرة في استخدام الموارد.
- عملية التنمية المستدامة تتميز بالاستمرارية وليست عملية مرحلية حيث إن عملية التنمية المستدامة تقوم على استمرار معدلات النمو الاقتصادي في النمو واستمرارية التطور وتحسين الأداء في كافة مناحي الحياة المختلفة.
- تقوم عملية التنمية المستدامة على التعاون بين الأفراد وليس الفردية وذلك مثل العمل في منظمات المجتمع المدني القائمة على العمل الجماعي فيجب التعاون بين الدولة والأفراد والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من اجل تحقيقها.
- هي عملية شمولية تتناول كافة جوانب المجتمع: تشمل عملية التنمية المستدامة تنفية كافة جوانب العمل داخل الدولة فهي لا تعتمد فقط على الجانب الاقتصادي وتحقيق مستويات مرتفعة منه بل تشمل كافة الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية من التدهور.
- هي تنمية تتكون من مجالات على الأقل الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.
- هي تنمية تحدث في مستويات عدة ومع ذلك فان ما يعتبر مستداما على المستوى الوطني ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى المحلي.
- تراعي المحافظة على المحيط البيئي بكافة عناصره الأساسية مثل الهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية.

- التنسيق المتكامل بين القطاعات المختلفة وبين استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها تعمل بتفاهم وانتظام.
- الاهتمام بالتنمية البشرية أكثر من أي عنصر وذلك من خلال التعليم الجيد وإتاحة لكل أفراد المجتمع ومع التدريب وتنمية مهارات والقدرات الفردية مما يوفر عنصر بشري قادر على استمرارية التنمية.
- مراعاة الجانب البيئي عند استخدام التكنولوجيا وذلك من خلال اختيار وسائل تقنية ذات النفایات المحدودة.
- عدم تنافي التنمية الاقتصادية مع التنمية البيئية والاجتماعية.
- التعلم من الآخرين ونقل الخبرات وذلك من خلال إزالة العقبات التعليمية المختلفة.

### 3- الأهداف البيئية للتنمية المستدامة (المعهد العربي، 2009):

تتركز أهداف التنمية المستدامة البيئية في مجموعة الأهداف الآتية:

- حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري: حيث توجه التنمية المستدامة أهمية كبيرة للجانب البيئي وذلك نتيجة ما شهدته البيئة في العقود الماضية من استنزاف وحرق للغابات وانقراض الكثير من الحيوانات أدى ذلك ظهور ظاهرة الاحتباس الحراري وثقب الأوزون الذين يمثلان خطر كبير على العالم أجمع وعليه اهتمت التنمية المستدامة بعدم المخاطرة بإجراء تغيرات تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوي سطح البحر أو تغير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي أو زيادة الأشعة فوق بنفسجية التي قد تؤثر على الفرص المتاحة للأجيال القادمة.
- إدخال البيئة وكيفية حمايتها في البرامج التعليمية.
- الحرص على الاستخدام المستدام للأراضي والغابات والمياه والحياة البرية.
- ضمان الحماية الأزمة للموارد المائية وأنظمتها الإيكولوجية.
- المحافظة على الأراضي الزراعية ضد خطر الزحف والتجريف.
- استصلاح مساحات من الأراضي للزراعة للوصول للاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية.
- حماية الحيوانات المهددة بالانقراض داخل محميات طبيعية.
- التقليل من استخدام الأسمدة العضوية التي تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على صحة الأفراد.
- وقف تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية.

### ثالثاً: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل أثر انعكاسه على البعد البيئي للتنمية المستدامة في مصر خلال فترة الدراسة:

بدأت مصر الاهتمام بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر منذ سبعينيات القرن الماضي وذلك بعد اعتماد الحكومة المصرية في ذلك الوقت على الانفتاح الاقتصادي والدعوة الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف تمويل التنمية المستدامة ولأحداث إصلاحات هيكلية في قطاعات الاقتصاد وذلك نظراً لاعتماد مصر في هذه الفترة على روثة صندوق النقد الدولي لإصلاح الهيكل الاقتصادي وفيما سنقوم بتوضيح واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من كل الجوانب.

#### أولاً: توصيف بيانات الدراسة:

اعتمد البحث على بيانات سنوية تغطي الفترة الزمنية (1990-2020) والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مناخ الاستثمار التابعة للبنك الدولي، وإحصاءات المالية الدولية وميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وبيانات البنك المركزي المصري.

#### ثانياً: توصيف متغيرات الدراسة:

المتغير	التوصيف
HDI	يشير إلى مؤشر التنمية البشرية
FDI	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر
CAP	يشير المؤشر التكويني الرأسمالي (الاستثمار المحلي)
GC	يشير إلى مؤشر الإنفاق الحكومي
XI	حجم الصادرات
MI	حجم الواردات
CO2	حجم انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون
GDP\Capital	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

#### ثالثاً: نتائج الدراسة:

يتناول هذا الجزء إجراء التحليلات الإحصائية ونماذج الاقتصاد القياسي من أجل دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وذلك باستخدام برنامج E-views 10.

#### 1- التوصيف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

ستقوم الباحثة باحتساب الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري) لمتغيرات الدراسة.

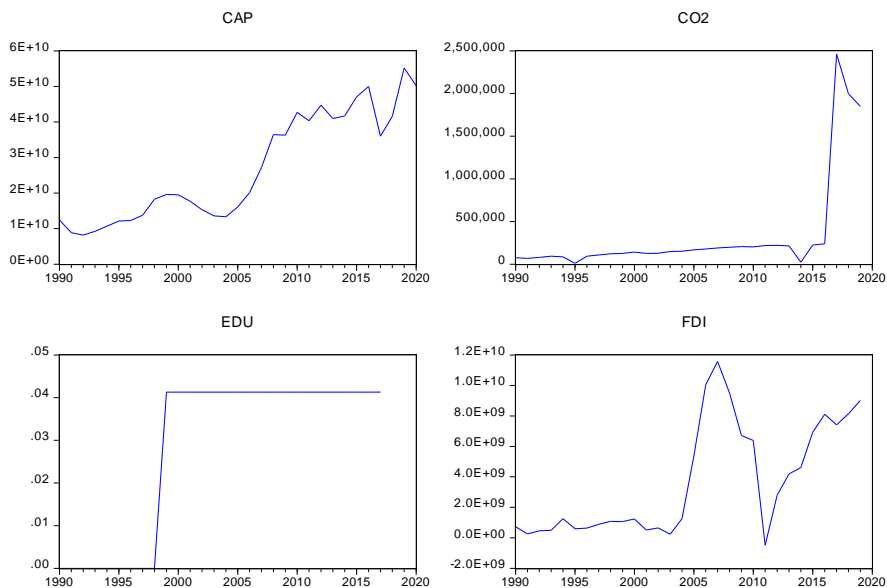
#### الجدول رقم (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة برنامج E-Views

المقياس	CAP	CO2	EDU	FDI	GC	GDP	HDI	MI	XI
Mean	2.68E+10	21164119	0.03	3.72E+09	106.358	1883	0.63	4.06E+10	2.93E+10
Median	1.96E+10	149437.6	0.04	1.25E+09	106.055	1397	0.63	2.92E+10	2.72E+10
Maximum	5.52E+10	2.46E+08	0.04	1.16E+10	113.49	3563	0.71	7.80E+10	5.38E+10
Minimum	8.15E+09	9544.68	0.00	-4.8E+08	101.36	651	0.55	1.29E+10	8.75E+09

XI	MI	HDI	GDP	GC	FDI	EDU	CO2	CAP	المقياس
1.60E+10	2.44E+10	0.05	999	2.95247	3.70E+09	0.02	64691565	1.52E+10	Std.Dev.
0.155826	0.252605	-0.2	0.48	0.37424	0.622627	-0.76	2.753583	0.358485	Skewness
1.331294	1.299571	1.77	1.70	2.8259	1.906484	1.58	8.782766	1.573416	Kurtosis

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن متغير CAP له متوسط  $2.68E+10$  وانحراف معياري  $1.60E+10$ ، بينما متغير CO2 له متوسط  $21164119$  وانحراف معياري  $64691565$ ، بينما متغير EDU له متوسط  $0.03$  وانحراف معياري  $0.02$ ، بينما متغير FDI له متوسط  $3.72E+09$  وانحراف معياري  $3.70E+09$ ، بينما متغير GC له متوسط  $106.358$  وانحراف معياري  $2.95247$ ، بينما متغير GDP له متوسط  $1883$  وانحراف معياري  $999$ ، بينما متغير HDI له متوسط  $0.63$  وانحراف معياري  $0.05$ ، بينما متغير MI له متوسط  $4.06E+10$  وانحراف معياري  $2.44E+10$ ، بينما متغير XI له متوسط  $2.93E+10$  وانحراف معياري  $1.60E+10$ .

## 2- التوصيف البياني لمتغيرات الدراسة

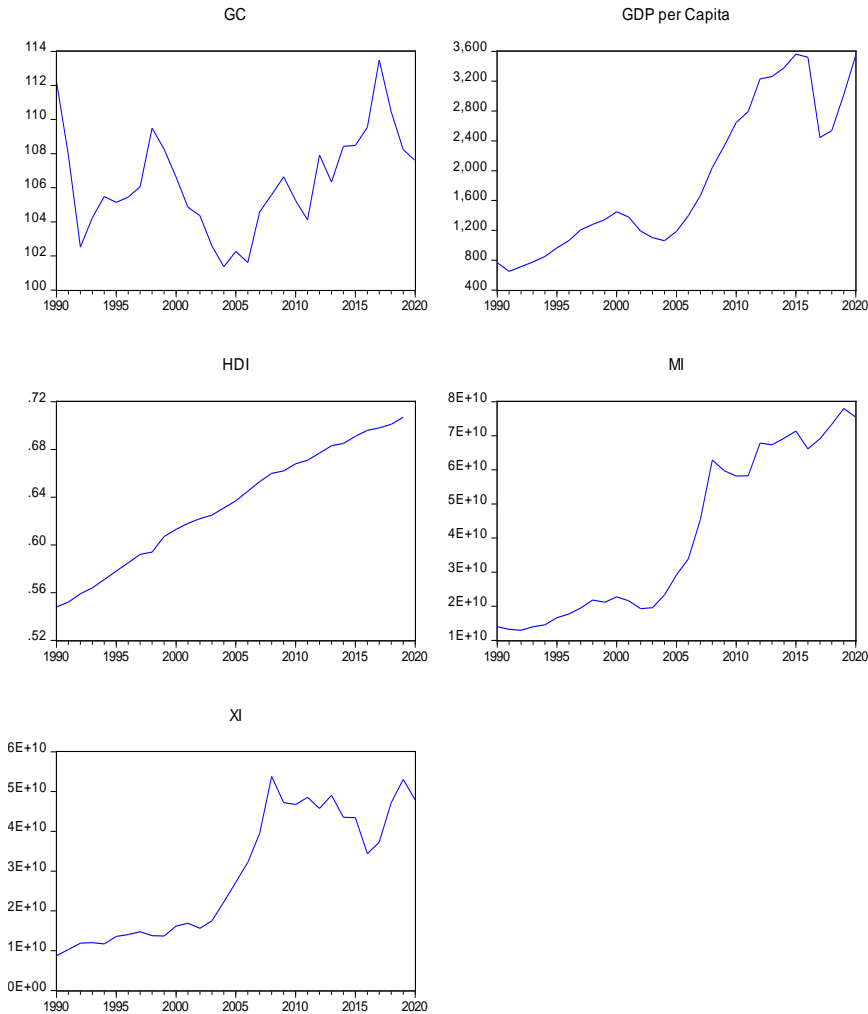


من الشكل السابق يتضح أن:

- حدوث تزايد في متغير (CAP) من العام 1990 حتى عام 1999 ثم تناقصت قيمه من العام 2000 وحتى العام 2004 ليعاود الارتفاع مرة أخرى من العام 2004 وحتى العام 2015 ثم هبط في عامي 2016 و2017 ليعاود الصعود مرة أخرى من 2018.
- ظل متغير CO2 في زيادة بمعدلات بسيطة جدا من العام 1990 وحتى العام 2013 حيث حدث تناقص في قيم المؤشر ليرتفع مرة أخرى من العام 2014 حتى 2018 حيث يعاود الانخفاض مرة أخرى.



- اقتربت قيم مؤشر EDU من الصفر من العام 1990 وحتى العام 1998 حيث حدث ارتفاع مفاجئ في القيم ثم استقرار في المؤشر من العام 2000 وحتى العام 2018.
- ظلت قيم مؤشر FDI متقاربة بشدة خلال الفترة من 1990 حتى 2003 دون فروق جوهرية في القيم ثم ارتفعت من العام 2003 حتى العام 2007 حيث حدث هبوط مفاجئ في 2008 ثم بدأ المؤشر في الارتفاع من العام 2011 حتى العام 2019.



من الشكل السابق يتضح أن:

- تناقص حاد في قيم مؤشر GC من العام 1990 وحتى العام 1992 ليعاود الارتفاع مرة أخرى من العام 1993 حتى العام 1998 ثم يعاود للانخفاض مرة أخرى حتى العام 2006 ثم تذبذب

بين الارتفاع والانخفاض من العام 2007 حتى 2017 ليستقر في الانخفاض من العام 2018 حتى 2020.

- ازدياد قيم مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من العام 1990 وحتى العام 2020 مع وجود بعض الانخفاض في عامي 2016 و2017 ليعاود مرة أخرى الارتفاع.
- ازدياد مستمر دون تذبذب أو انخفاض في مؤشر HDI من العام 1990 حتى العام 2020.
- ازدياد قيم مؤشر MI من العام 1990 وحتى العام 2020 مع وجود بعض الانخفاض في الأعوام 2009 و2010 و2011 ليعاود مرة أخرى الارتفاع حتى العام 2020.
- ازدياد قيم مؤشر XI من العام 1990 وحتى العام 2009 ليدخل في تذبذبات انخفاض حتى العام 2016 ليعاود الارتفاع مرة أخرى حتى العام 2020.

### 3- قياس الارتباط بين متغيرات الدراسة

قامت الباحثة إلى قياس الارتباط بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل ارتباط بيرسون. حيث تتراوح قيم معامل ارتباط بيرسون بين -1 و1، بحيث يعد الارتباط عكسياً إذا كانت قيمة المعامل ذو إشارة سالبة بينما يعد الارتباط طردياً إذا كانت قيمة المعامل ذو إشارة موجبة. يعد الارتباط ضعيفاً إذا كانت قيمة المعامل تتراوح بين 0.1 و0.35 بينما يعد الارتباط متوسطاً إذا كانت قيمة المعامل تتراوح بين 0.35 و0.7 بينما يعد الارتباط قوياً إذا كانت قيمة المعامل الارتباط من 0.7 حتى 1.

الجدول رقم (3): مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	CAP	CO2	EDU	FDI	GC	GDP	HDI	MI	XI
CAP	1								
CO2	0.16	1.00							
EDU	0.64	0.13	1.00						
FDI	0.59	0.22	0.52	1.00					
GC	0.36	0.49	-0.10	0.09	1.00				
GDP_PER_CAPITA	0.98	0.14	0.61	0.50	0.35	1.00			
HDI	0.90	0.29	0.84	0.66	0.15	0.89	1.00		
MI	0.97	0.28	0.65	0.66	0.33	0.95	0.93	1.00	

المتغيرات	CAP	CO2	EDU	FDI	GC	GDP	HDI	MI	XI
	0.00	0.15	0.00	0.00	0.08	0.00	0.00	-----	
XI	0.90	0.13	0.68	0.69	0.08	0.84	0.89	0.94	1.00
	0.00	0.51	0.00	0.00	0.70	0.00	0.00	0.00	-----

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج E-views

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة:

- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات (CAP, FDI, XI, MI) ومتغير HDI حيث كانت قيمة المعنوية لهم أقل من 0.05. بينما لا توجد علاقة ارتباطية بين GC و HDI حيث كانت قيمة المعنوية أكبر من 0.05.
- هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات (CAP, FDI, XI, MI) ومتغير GDP per capita حيث كانت قيمة المعنوية لهم أقل من 0.05. بينما لا توجد علاقة ارتباط بين GC و GDP per capita حيث كانت قيمة المعنوية أكبر من 0.05.
- لا يوجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات (CAP, FDI) ومتغير 2CO حيث كانت قيمة المعنوية أكبر من 0.05.

#### 4- اختبار استقراره متغيرات الدراسة

سيتم عمل اختبار استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والتابعة لتحديد النموذج القياسي المناسب. سيتم اختبار الاستقرار باستخدام اختبار Augmented Ducky Fuller (ADF). سيكون الفرض العدمي للاختبار هو عدم استقرار البيانات بينما الفرض البديل وجود استقرار. وللحكم على الاختبار يتم الرجوع إلى قيمة المعنوية فإذا كانت أكبر من 0.05 فليس هناك استقرار بينما إذا كانت أقل من 0.05 كان هناك استقرار.

الجدول رقم (4): اختبار استقراره سلاسل الدراسة باستخدام ADF

المتغير	المستوي الصفري		الفرق الأول	
	قيمة الاختبار	المعنوية	قيمة الاختبار	المعنوية
CAP	-0.46	0.88	-5.67	0.0001
CO2	-0.09	0.94	-6.32	0.0001
EDU	-1.44	0.54	-5.09	0.0003
FDI	-1.29	0.61	-4.38	0.0018
GC	-2.73	0.07	-5.17	0.0002
GDP per capita	-0.23	0.92	-3.67	0.01
HDI	-1.69	0.42	-5.61	0.0001
MI	-0.06	0.94	-4.17	0.003
XI	-0.9	0.77	-4.63	0.0009

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج E-views

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن:

- جميع متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول حيث كانت قيم معنوية اختبار ADF جميعاً أقل من 0.05 بعد أخذ الفرق الأول.

بناء على نتائج الاستقرارية فإن نموذج VECM (نموذج متجه تصحيح الأخطاء) هو النموذج المناسب لقياس العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

نموذج الدراسة: يمثل هذا النموذج البعد البيئي للتنمية المستدامة

بناء على نتائج استقراريته متغيرات النموذج باستخدام اختبار ADF تبين أن جميع السلاسل مستقرة بعد أخذ الفرق الأول مما يتيح للباحث استخدام نموذج VECM (نموذج متجه تصحيح الأخطاء).

قبل البدء في بناء نموذج VECM لابد من التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع باستخدام التكامل المشترك (Johansen Co-Integration test) كما هو موضح بالجدول رقم (4)

الجدول رقم (5): التكامل المشترك للمتغير المؤثرة على CO2

Unrestricted Co-integration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.694771	39.19531	29.79707	0.0031
At most 1	0.173952	5.967893	15.49471	0.6993
At most 2	0.021795	0.617014	3.841466	0.4322

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج E-views

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن:

- هناك متجه واحد للعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث كانت قيمة المعنوية = 0.0031 وهي أقل من 0.05.

الجدول رقم (6): تقدير نموذج VECM للعوامل المؤثرة على CO2

Vector Error Correction Estimates			
Sample (adjusted): 1993 2019			
Included observations: 27 after adjustments			
Cointegrating Eq:			
variable	Coefficient	standard error	t test
CAP(-1)	-2.95E-06	-4.00E-07	[-7.37652]
FDI(-1)	-1.44E-05	-2.60E-06	[-5.58831]
C	-31476.85		

$$CO_2 = -31476.85 - 2.95E-06 * CAP (-1) - 1.44E-05 * FDI (-1)$$

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن:

- هناك تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل لمتغير CAP (-1) حيث كانت قيمة اختبار T = -7.37 وهي أكبر من 2.

- هناك تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية في الأجل الطويل لمتغير FDI (-1) حيث كانت قيمة اختبار T = -5.58 وهي أكبر من 2.

قامت الباحثة كذلك باختبار السببية (Granger Causality) لدراسة ما إذا كانت المتغيرات المستقلة تؤثر على المتغير التابع في الأجل القصير.

الجدول رقم (7): اختبار السببية للعوامل المؤثرة على CO2

Lags: 2		
Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
CAP does not Granger Cause CO2	1.87301	0.1764
FDI does not Granger Cause CO2	0.91731	0.4137

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة أن:

- جميع المتغيرات المستقلة (CAP, FDI) لا تؤثر في الأجل القصير متغير CO2 حيث كانت قيم المعنوية لها أكبر من 0.05.

للتحقق من جودة نموذج VECM سيتم الاعتماد على معيارين أساسيين وهي:

• اعتدالية أخطاء النموذج:

حيث سيتم قياس اعتدالية أخطاء النموذج اعتماداً على اختبار Chelosky بحيث يكون الفرض العدمي وجود اعتدالية بينما الفرض البديل عدم وجود اعتدالية. تعد اعتدالية الأخطاء مؤشر جيد.

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	72.70588	2	0.0000
2	7.423575	2	0.0244
3	0.341533	2	0.8430
Joint	80.47099	6	0.0000

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج E-views

من الجدول السابق يتضح أنه ليس هناك اعتدالية في أخطاء النموذج حيث كانت قيمة المعنوية 0.0001 وهو أقل من 0.05 ومن ثم يمكننا رفض الفرض العدمي.

## • مشكلة الارتباط الذاتي (Auto-Correlation)

ويقصد بها أن أخطاء النموذج مرتبطة ذاتياً ببعضها البعض خلال الزمن حيث يتم استخدام اختبار serial correlation LM test. حيث يكون الفرض العدمي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء بينما الفرض البديل وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. يعد عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء مؤشراً جيداً.

## VEC Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 10/18/21 Time: 20:10						
Sample: 1990 2020						
Included observations: 27						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	212.3186	9	0.0000	1054.097	(9, 34.2)	0.0000

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج E-views

من الجدول السابق يتضح أن أخطاء النموذج تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي حيث كانت قيمة المعنوية 0.000 وهي أقل من 0.5 مما يعني رفض الفرض.

## النتائج:

## أولاً: بالنسبة للأجل الطويل

في نطاق تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد البيئي للتنمية المستدامة، والتي تم تقديرها تبين التالي:

تبين أن هناك علاقة واحدة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تتمثل في أن تدفقات الاستثمار الأجنبي FDI ذات أثر إيجابي على انبعاثات الكربون CO<sub>2</sub>، حيث كانت قيمة المعنوية = 0.0031 وهي أقل من 0.05. بينما لا يسبب التغير في الاستثمار المحلي تغيرات في انبعاثات الكربون، حيث أن قيمة المعنوية عند 0.1 وهي أقل من 5%.

## ثانياً: بالنسبة للأجل القصير:

توجد علاقة سببية واحدة تتمثل في أن تدفقات الاستثمار الأجنبي FDI تؤثر على انبعاثات الكربون CO<sub>2</sub>، حيث كانت قيمة المعنوية = 0.0031 وهي أقل من 0.05. بينما لا يؤثر التغير في الاستثمار المحلي على تغيرات في انبعاثات الكربون، حيث أن قيمة المعنوية عند 0.1 وهي أقل من 5%. بينما في النموذج الثالث، يتضح أن المتغيرات المستقلة (CAP, FDI) لا تؤثر في الأجل القصير على متغير CO<sub>2</sub> حيث كانت قيم المعنوية لها أكبر من 0.05.

وفي الأخير، يتضح من نتائج النماذج المختلفة في الأجلين الطويل والقصير، أن هذه الآثار تظهر في الأجل الطويل لا القصير. كما تتفق النتائج بدرجة كبيرة مع الفرض المبدئي للدراسة، فضلاً عن

توافقها مع نتائج عديد من الدراسات التطبيقية التي تمت دراستها في الأدبيات الخاصة بالعلاقة بين هذه المتغيرات في القسم الثاني، الأمر الذي يدل على وجود تداخل كبير في العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة في الاقتصاد المصري.

### الخاتمة:

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام واسع النطاق من البحث والدراسة في مصر، خاصة دوره المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل (Mohamed, 2021). أضف إلى ما تقدم، أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يستمد أهميته من دوره في زيادة تراكم رأس المال المحلي، إلا أن دوره في الاقتصاد المصري لا يزال محدوداً وهذا يتطلب مزيداً من العمل لجذب أكبر وأفضل (الاستثمار الأجنبي المباشر) لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، وخاصة في ظل التأثير الكبير لحالة الاقتصاد وتطور متغيراته على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما تؤكد دراسة التي بينت وجود أثر لمتغيرات (التضخم، البطالة، الإنفاق الحكومي العام، سعر الصرف، وسعر الفائدة) لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر (Khalil, 2015).

وبذلك، يكون قد مضى على هذه السياسة نصف قرن من الزمان، ظلت فيها مصر تسعى جاهدة لتكوين أطر تشريعية ومؤسسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك عبر تحرير القيود بشكل مناسب لتشجيع تدفقات رأس المال إلى من أجل أداء دورها في تحسين الإنتاجية الكلية للاقتصاد المصري، غير أن الأمر لم يكن يسير في الاتجاه الذي خطط لأجله، فقد عانى الاقتصاد المصري من تلاحم عوامل داخلية وخارجية، أثرت سلباً على بيئة الاستثمار، فما لبث أن يخرج من أزمة الإرهاب في تسعينيات القرن الماضي، حتى اصطدم باضطرابات الأسواق الآسيوية، ثم الصراعات في المنطقة العربية، وصولاً إلى تداعيات ثورة يناير عام 2011، وما تلاها من تصدعات اقتصاديات واجتماعية، أثرت سلباً ليس فقط على بيئة الاستثمار ولكن على الاقتصاد برمته.

ويتضح من نتائج علاقات السببية، وجود توافق إلى حد كبير بين علاقات السببية في الأجل الطويل، وهو ما يتسق مع فكرة التنمية المستدامة التي هي خطة طويلة الأجل، كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يحتاج إلى توطين وتعميق بيئته وتداخل أطره. وبالتالي، فإن الأثر الحقيقي والإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر يظهر في الأجل الطويل لا القصير. الأمر الذي يدل على وجود تداخل كبير في العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة في الاقتصاد المصري.

### المراجع

#### المراجع العربية:

جمال محمود عطية: "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلون،

2002



- زياد محمد أبو ليلى: (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2003.
- زغيب شهرزاد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - واقع وآفاق -، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن، فيفري، 2005.
- لمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004
- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، 1989
- سيتورات، بول جري جوري، تعريب، منصور، طه، النظم الاقتصادية المقارنة، دار المريخ للنشر الرياض، 1994
- غريب بولرباح، "العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها-حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012
- سمير يحيوي، "العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية-حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "التدفقات الرأسمالية إلى مصر وسياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، أكتوبر، 2003
- عدلي أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، الإسكندرية، دار النشر المكتب الجامعي، 2000
- المعهد العربي للتخطيط، قضايا الاستدامة في مصايد الاسماك البحرية، 2009
- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر، 2005
- جمال محمود عطية: "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه غير منشورة"، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلون، 2002
- زياد محمد أبو ليلى: (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2003.
- أميرة هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007
- لمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004
- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، 1989
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، "التدفقات الرأسمالية إلى مصر وسياسات دعم الاستثمار الأجنبي المباشر"، مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، أكتوبر، 2003

عدلي ابو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، الإسكندرية، دار النشر المكتب الجامعي،  
2000  
المعهد العربي للتخطيط، قضايا الاستدامة في مصايد الأسماك البحرية، 2009

### المراجع الأجنبية

- Mohamed, Maha M.A., Pingfeng Liu, and Guihua Nie, "Are Technological Innovation and Foreign Direct Investment a Way to Boost Economic Growth? An Egyptian Case Study Using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model" Sustainability 13, No. 6: 3265.2021, <https://doi.org/10.3390/su13063265>.
- Khalil, E. (2015). ANALYSIS OF DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN EGYPT (1970-2013). European Scientific Journal, ESJ, 11(10), 2015, <https://eujournal.org/index.php/esj/article/view/5778>
- UNCTAD "Word Investment Report 2009: Transnational corporations, agricultural production and development" New York, July 2009
- Anatol Murad, *What Keynes Means*, Bookman associates Inc., 1962, USA,
- Gregory Manikiw, Principles of Economics, 4<sup>th</sup> ed, Chaina, 2007
- Mohamed, Maha M.A., Pingfeng Liu, and Guihua Nie, "Are Technological Innovation and Foreign Direct Investment a Way to Boost Economic Growth? An Egyptian Case Study Using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model" Sustainability 13, No. 6: 3265.2021, <https://doi.org/10.3390/su13063265>.
- Khalil, E. (2015). ANALYSIS OF DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN EGYPT (1970-2013). European Scientific Journal, ESJ, 11(10), 2015, <https://eujournal.org/index.php/esj/article/view/5778>
- UNCTAD "Word Investment Report 2009: Transnational corporations, agricultural production and development" New York, July 2009
- (Sauwaluck Koojaroenprasit, 2012) (The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth: A Case Study of South Korea), International Journal of Business and Social Science Vol 3, No21, 2012
- (Kamala El-Wassal,) (Foreign Direct Investment and Economic Growth in Arab Countries (1970-2008)-2012